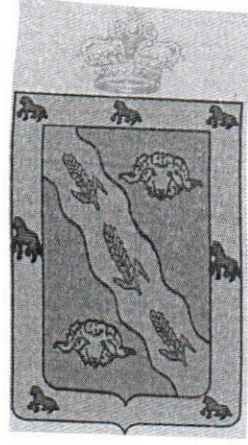


المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات



معرض اجتماع المجلس الإقليمي لسطات

في إطار دورته العادية لشهر شتنبر

بتاريخ 11 شتنبر 2023

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات في إطار دورته العادية لشهر شتنبر 2023

طبقا لمقتضيات المادة 37 من الظهير الشريف رقم 1-15-84 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، انعقد بمقر إقليم سطات، اجتماع للمجلس الإقليمي لسطات في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 يوم الاثنين 25 صفر 1445 هـ الموافق ل 11 شتنبر 2023 م على الساعة العاشرة ونصف صباحا، تحت رئاسة السيد مسعود أوسار رئيس المجلس الإقليمي، وبحضور السيد عامل إقليم سطات والسيد الكاتب العام لعمالة إقليم سطات.

* العدد القانوني لأعضاء المجلس الإقليمي : 23 عضوا

* المزاولون مهامهم : 23 عضوا

* الأعضاء الحاضرون : 19 عضوا وهم السادة :

- | | |
|--|-----------------------|
| رئيس المجلس الإقليمي لسطات | - مسعود أوسار |
| النائب الأول للرئيس | - يوسف لعياي |
| النائب الثاني للرئيس | - محمد مريوت |
| كاتب المجلس | - الصديق بعزاوي |
| نائب كاتب المجلس | - فريد بن الأحمر |
| رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة | - المختار سجاج |
| نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة | - حجاج خربوش |
| رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشرابة | - محمد ضعلي |
| نائب لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشرابة | - وديع المهدي |
| رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة | - هشام طالبي |
| رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة | - أسماء معطاوي |
| نائب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة | - المختار شافيعي |
| عضو مستشار | - حاجبة اعبودو |
| عضو مستشار | - مليكة بداوي |
| عضو مستشار | - نزهة بنعزوز |
| عضو مستشار | - العربي شريعي |
| عضو مستشار | - سعيد وديع |
| عضو مستشار | - خضراء الداودي رغيوي |
| عضو مستشار | - محمد الحميدي |

* الأعضاء المتغيبون بعذر (04 عضو) وهم السادة: رشيدة نفيح: النائبة الثالثة للرئيس - شيماء الصخري: نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة - أمينة النجاري: عضو مستشار - عبد الرزاق الناجح : عضو مستشار.
وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو إتحدت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة النقطة السادسة من جدول أعمال هذه الدورة.

كما حضر السادة :

- رئيس قسم الشؤون الداخلية ورئيس قسم الجماعات الترابية بالعمالة والمدير العام للمصالح ورؤساء المصالح بالمجلس الإقليمي، وبعض ممثلي وسائل الإعلام .
- محمد زهواني: رئيس جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج.
- وقد تضمن جدول الأعمال هذه الجلسة النقاط التالية:

- 1- الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية لسنة 2024.
- 2- تخصيص بعض الاعتمادات المفتوحة بالميزانية الإقليمية لاقتناء سيارة نفعية.
- 3- تحويل وتغيير برمجة بعض الاعتمادات بالميزانية الإقليمية.
- 4- إلغاء بعض اعتمادات التجهيز.
- 5- المصادقة على برنامج الاستعمال التعديلي للحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية من أجل تصفية الاعتمادات المتعلقة باتفاقية الشراكة لتزويد 52 دوار بالماء الصالح للشرب بالإقليم.
- 6- المصادقة على اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمندوبية الإقليمية للصحة بسطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج.
- 7- إلغاء مقرر المجلس الإقليمي عدد 60 بتاريخ 2023/06/12 بخصوص اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلة وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.
- 8- المصادقة على الصيغة الجديدة لاتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلة وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.

بعد توفر النصاب القانوني افتتح السيد الرئيس الجلسة بالكلمة التالية:

يشرفني في البداية قبل عرض كلمتي المتعلقة بأشغال الدورة، أمام هول فاجعة الزلزال الذي ضرب بلادنا يوم الجمعة المنصرم وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره أود بإسكم جميعا أن نتوجه إلى العلي القدير بأن يتغمد ضحايا هذه الفاجعة بوسع المغفرة والرحمة، وأن يجعلهم من الشهداء الأبرار، ويلهم ذويهم الصبر والسلوان وأن يشفي المصابين من هذه الفاجعة وإنا لله وإنا إليه راجعون، ثم أعطى الكلمة للسيد الفقيه بوشعيب عفان الذي قام بتلاوة بينات من الذكر الحكيم وبالذعاء الصالح لهؤلاء الشهداء والمصابين. بعد ذلك، انتقل السيد رئيس المجلس إلى تلاوة كلمته التالية:

يشرفني في البداية بعد توفر النصاب القانوني أن أفتتح أشغال الدورة العادية للمجلس الإقليمي لشهر شتنبر 2023، طبقا لمقتضيات المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، وأن أرحب:

- بالسيد عامل إقليم سطات
- بالسيد الكاتب العام للعمالة والطاقم المرافق له
- بالسيدات والسادة أعضاء المجلس الإقليمي
- بالسادة رؤساء الأقسام والمصالح الإقليمية
- بالسادة ممثلو وسائل الإعلام
- بالسيدات والسادة الحضور

كما أشكر الجميع على تلبيتهم الدعوة لحضور اشغال هذه الدورة، التي نتمنى ان تعود نتائجها بالخير العميم على مجموع ساكنة هذا الإقليم.

وقبل عرض نقط جدول الاعمال للدراسة من طرف المجلس، اود ان اذكر بمختلف الاجراءات والتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة وذلك على الشكل التالي:

- عقد اجتماع لمكتب المجلس الاقليمي بتاريخ 17 غشت 2023، والذي تم خلاله اقتراح 08 نقط ضمن جدول اعمال الدورة.

ومن اجل تدارس هذه النقط من طرف اللجان الدائمة للمجلس الاقليمي، تم عقد الاجتماعات التالية:
-عقد اجتماع للجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة بتاريخ 25 غشت 2023 على الساعة العاشرة صباحا.

- عقد اجتماع للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بتاريخ 25 غشت 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

- عقد اجتماع للجنة الشؤون الاجتماعية والاسرة بتاريخ 28 غشت 2023 على الساعة الحادية والنصف صباحا.

هذه باختصار مختلف الاجراءات والتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة، اما فيما يتعلق بمختلف الانشطة التي تمت خلال الفترة المتراوحة ما بين شهر يونيو 2023 وبداية شهر شتنبر 2023، وتطبيقا لمقتضيات المادة 104 من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والاقاليم، فقد تم اعداد تقرير اخباري تم توزيعه على جميع السادة الاعضاء في بداية هذه الجلسة وذلك ربعا للوقت وقد تضمن المحاور التالية:

1/ ملخص محضر الدورة العادية السابقة.

2/ الحضور والمشاركة في أشغال بعض الاجتماعات.

3/ الطلبات الواردة على المجلس الإقليمي.

4/ التدبير الإداري لأنشطة المجلس الإقليمي.

5/ الإعلان عن طلبات العروض المنجزة والمبرمجة.

لذلك، وفي حالة عدم تسجيل أي تدخل او نقطة نظام، ننتقل إلى دراسة النقط المدرجة بجدول أعمال هذه الجلسة.

النقطة الاولى: الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية لسنة 2024:
العرض:

أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي بخصوص هذه النقطة إلى أن لجنة الميزانية لم تتمكن من دراسة مشروع الميزانية لسنة 2024 نظرا لعدم التوفر على بعض المعطيات الضرورية ووجود اكرهات لذلك اعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم الإيضاحات في الموضوع.

- السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، أوضح في تدخله الى أن لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة قامت بدراسة هذه النقطة خلال اجتماعها بتاريخ 2023/08/25، والذي حضره أغلبية أعضاء اللجنة، حيث بعد المناقشة وتبادل الآراء اقترحت اللجنة تأجيل دراسة هذه النقطة نظرا لعدم توصل الإقليم بحصته من عائدات الضريبة على القيمة المضافة، وكذا بالدورية الوزارية المتعلقة بإعداد ميزانيات الجماعات الترابية، إضافة إلى أنه قد صدر ضد المجلس الإقليمي حكيم قضائين نهائيين، يتعلق الحكم الأول الصادر عن المحكمة الإدارية بالدار البيضاء ضد المجلس الإقليمي لفائدة الشركة التي قامت بتزويد المجلس الإقليمي ببعض الآليات و المعدات بأداء مبلغ 5.733.624,00 درهم الناتج عن الصفقة الخاصة باقتناء هذه الآليات، والذي تم تأييده استئنافيا من طرف المحكمة الإدارية بالرباط، وكذا الحكم الثاني النهائي الصادر عن المحكمة الإدارية بالرباط بأداء المجلس الإقليمي لسلطات لفائدة المدعي تعويضا قدره 4.846.053,00 درهم والناتج عن الاعتداء المادي على عقار في ملكية المدعي السيد محمد الغازي، الشئ الذي تعذر معه إعداد مشروع الميزانية، مما أدى إلى توجيه مراسلة إلى وزارة الداخلية حول الإفراج عن الاعتمادات المتعلقة بشراء الآليات و كذا دعم المجلس الإقليمي لتنفيذ الحكم الثاني الصادر ضد المجلس الإقليمي، علما أنه من الناحية القانونية يتعين برمجة الاعتمادات الناتجة

عن هذه الأحكام، لذلك وفي انتظار الرد عن المراسلة، والبحث عن السبل الكفيلة لسداد التزامات المجلس، فإنه ينبغي التريث في إعداد الميزانية الإقليمية لسنة 2024.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **يوسف لعياي**، بعد أن قدم تعازيه الحارة لعائلات ضحايا الزلزال العنيف الذي ضرب مؤخرًا منطقة الحوز متمنيا الصبر والسلوان لعائلات الضحايا وذويهم على هذا المصاب الجلل، أشار إلى أن فكرة تأجيل دراسة مشروع الميزانية الإقليمية لسنة 2024 هي فكرة صائبة، موضحًا أن الاعتمادات الناتجة عن الأحكام الصادرة ضد المجلس المترتبة عن الصفقة الخاصة باقتناء الآليات تعد من النفقات الإجبارية، ولهذا التمس من السيد عامل الإقليم والسيد رئيس المجلس الإقليمي التدخل لدى وزارة الداخلية من أجل الإفراج عن الاعتمادات المتعلقة بشراء الآليات، وكذا مساعدته في تنفيذ الحكم الثاني الناتج عن الاعتداء المادي.

- **حجاج خربوش**، أوضح في تدخله إلى أنه بالنسبة للحكم الصادر عن الصفقة المتعلقة باقتناء الآليات، قد سبق للمجلس توجيه مراسلات إلى السلطة المركزية، قصد الإفراج عن الاعتمادات المتعلقة بشراء تلك الآليات، والتي إنضمت بها، غير أنه لم يتم التوصل لحد الآن بأي جواب في الموضوع، علما أن المجلس مطالب بتأدية هذه الاعتمادات المرتبطة بالأحكام الصادرة ضده، ولهذا التمس من السلطة الإقليمية والسيد رئيس المجلس التدخل من أجل الإفراج عن الاعتمادات المتعلقة بتنفيذ الأحكام، وفي آخر تدخله أشار إلى أن هناك إمكانية لتأدية مستحقات هذه الأحكام بكيفية سهلة ومرنة، وذلك في إطار تبسيط المساطر المعمول بها.

وبعد استنفاد كافة التدخلات المتعلقة بمناقشة هذه النقطة، قام السيد رئيس المجلس بعرض مقترح تأجيل دراسة مشروع الميزانية الإقليمية لسنة 2024 إلى دورة مقبلة، على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة على هذا المقترح بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (18 صوتًا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 62 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية لسنة 2024.

إن المجلس الإقليمي لسلطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 المنعقدة بتاريخ

2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية لسنة 2024؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19 (وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو التحقت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة النقطة السادسة من جدول أعمال

هذه الدورة).

عدد الأصوات المعبر عنها : 18

عدد الأعضاء الموافقين : 18

- مسعود أوسار - يوسف لعياي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطاوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على تأجيل الدراسة والمصادقة على مشروع الميزانية الإقليمية لسلطات برسم سنة 2024 إلى دورة مقبلة.

توقيع كاتب المجلس



الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس
الإقليمي لسلطات



مسعود أوسمار



النقطة الثانية: تخصيص بعض الاعتمادات المفتوحة بالميزانية الإقليمية لاقتناء سيارة نفعية:

العرض:

أوضح السيد رئيس المجلس الإقليمي إلى أن هذه النقطة قد تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية لذلك اعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

أوضح السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة أنه خلال اجتماع المكتب تم إدراج النقطة المتعلقة باقتناء سيارة نفعية وأن الميزانية الإقليمية تتوفر على اعتماد يقدر بمبلغ 729.245,79 درهم، يمكن تخصيصه لهذا الغرض، حيث أن اللجنة أثناء مناقشتها لهذه النقطة تم طرح تساؤل بشأن المبلغ الممكن اقتراحه لاقتناء هذه السيارة، وتم الاتفاق على تخصيص اعتماد قدره 720.000,00 درهم لاقتناء هذه السيارة.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل السيد حجاج خربوش الذي أشار إلى أنه سبق للجنة الميزانية أن ناقشت هذه النقطة، واقترحت تخصيص مبلغ 720.000,00 درهم لاقتناء سيارة نفعية لفائدة الرئيس، موضحا ضرورة اقتناء هذه السيارة لتمكين الرئيس من قضاء مآربه الإدارية خصوصا وأن المجلس مقبل على إنجاز مشاريع تأهيل المراكز بالإقليم، والتي تتطلب التتبع والمواكبة.

ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل آخر، قام السيد رئيس المجلس بعرض اقتراح تخصيص مبلغ 720.000,00 درهم لاقتناء سيارة نفعية على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليه بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (18 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 63 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بتخصيص بعض الاعتمادات المفتوحة بالميزانية الإقليمية لاقتناء سيارة نفعية. إن المجلس الإقليمي لسلطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 المنعقدة بتاريخ 2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتخصيص بعض الاعتمادات المفتوحة بالميزانية الإقليمية لاقتناء سيارة نفعية؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19 (وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو التحقت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة النقطة السادسة من جدول أعمال هذه الدورة).

عدد الأصوات المعبر عنها : 18

عدد الأعضاء الموافقين : 18

- مسعود أوسار- يوسف لعياي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطاوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي.


- عدد الأعضاء الراضين : 00:

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00:

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات بالإجماع على تخصيص اعتماد مفتوح بالميزانية الإقليمية يقدر بمبلغ 720.000,00 درهم لاقتناء سيارة نفعية.

توقيع كاتب المجلس



الصدیق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



رئيس المجلس

الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

مسعود أوسار



النقطة الثالثة: تحويل وتغيير برمجة بعض الاعتمادات بالميزانية الإقليمية:

أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي بخصوص هذه النقطة إلى أنه تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية لذلك اعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

في تدخله استعرض السيد رئيس اللجنة الاقتراحات المتعلقة بتحويل الاعتمادات التالية:

- تحويل مبلغ 834.843,60 درهم من الفصل الخاص بمشاريع مندمجة (10.20.20.10.11) الى الفصل الخاص بمشروع متكامل لإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل بعض الجماعات بالإقليم (10.20.20.10.12).

بخصوص هذا الاعتماد المراد تحويله، أوضح ان المجلس الاقليمي سبق له ان قام ببرمجته في اطار التبويب القديم تحت عنوان مصاريف مختلفة بمبلغ 1.000.000,00 درهم الى انه بعد اعتماد التبويب الجديد تم رصد هذا الاعتماد تحت عنوان مشاريع مندمجة، حيث تم الالتزام بمبلغ 165.156,40 درهم وبقي منه مبلغ 834.843,60 درهم الذي يقترح تحويله لفائدة الفصل الخاص بمشروع متكامل لإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل بعض الجماعات بالإقليم.

- تحويل مبلغ 169.747,88 درهم من الفصل الخاص بإصلاحات للطرق الحضرية (30.20.20.10.31) الى الفصل الخاص بجلب الماء الصالح للشرب (30.20.20.20.11).

بعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة على هذه التحويلات.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل السيد المختار شافيعي الذي تساءل عن المراكز المراد تأهيلها بالإقليم، وأجابه السيد رئيس المجلس بأن المجلس الإقليمي سبق له أن صادق على الاتفاقية المتعلقة بتأهيل المراكز بالإقليم، وأن هذه المراكز محددة بالاتفاقية المذكورة. ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل آخر، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض الاقتراحات المتعلقة بتحويل وتغيير برمجة بعض الاعتمادات بالميزانية الإقليمية المشار إليها بالعرض أعلاه، على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت حيث تمت المصادقة عليها بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (18 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 64 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بتحويل وتغيير برمجة بعض الاعتمادات بالميزانية الإقليمية.

إن المجلس الإقليمي لسلطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 المنعقدة بتاريخ 2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتحويل وتغيير برمجة بعض الاعتمادات بالميزانية الإقليمية؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19 (وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو التحقت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة النقطة السادسة من جدول أعمال هذه الدورة).

عدد الأصوات المعبر عنها : 18

عدد الأعضاء الموافقين : 18

- مسعود أوسار- يوسف لعياي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهتدي - هشام طالبي - أسماء معطاوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات بالإجماع على تحويل وتغيير برمجة بعض الاعتمادات بالميزانية الإقليمية وهي كالتالي:

- تحويل مبلغ 834.843,60 درهم من الفصل الخاص بمشاريع مندمجة (10.20.20.10.11) الى الفصل الخاص بمشروع متكامل لإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل بعض الجماعات بالإقليم (10.20.20.10.12).

- تحويل مبلغ 169.747,88 درهم من الفصل الخاص بإصلاحات للطرق الحضرية الى الفصل الخاص بجلب الماء الصالح للشرب (30.20.20.20.11).

توقيع كاتب المجلس


الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



رئيس المجلس
تلميذ لسطات

مسعود أوساوسان



النقطة الرابعة: إلغاء بعض اعتمادات التجهيز:

- أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي بخصوص النقطة المتعلقة بإلغاء بعض اعتمادات التجهيز، إلى أنه تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية، لذلك اعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة.
 - في تدخله أوضح السيد رئيس اللجنة أن هناك بعض الاعتمادات بميزانية التجهيز مجمدة لعدة سنوات، الشيء الذي يتطلب إلغاؤها حتى يتسنى إعادة برمجتها برسم الميزانية المقبلة ويتعلق الأمر بمايلي:
 - إلغاء مبلغ 3.000.000,00 درهم من الفصل الخاص بتشديد البنايات الإدارية بالمجال الاجتماعي.
 - إلغاء مبلغ 974.000,00 درهم من الفصل الخاص بمدفوع لفائدة الجماعات الترابية.
 - إلغاء مبلغ 1.000.000,00 درهم من الفصل الخاص بمدفوع في إطار الاتفاقية القطاعية الخاص بالماء والبيئة.
 - إلغاء مبلغ 480.000,00 درهم من فصل اقتناء الطراند المتعلقة بالقنص بالمجال الاقتصادي.
- وبعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة على إلغاء هذه الاعتمادات في أفق برمجتها مستقبلا.

المناقشة :

في غياب تسجيل أي تدخل بشأن هذه النقطة قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض الاقتراح المتعلق بإلغاء الاعتمادات الواردة بالعرض أعلاه، على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليها بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (18 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 65 بتاريخ 2023/09/11.
- النقطة المتعلقة بإلغاء بعض اعتمادات التجهيز.
- إن المجلس الإقليمي لسلطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 المنعقدة بتاريخ 2023/09/11.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بإلغاء بعض اعتمادات التجهيز ؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19 (وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو التحقت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة النقطة السادسة من جدول أعمال هذه الدورة).

عدد الأصوات المعبر عنها : 18

عدد الأعضاء الموافقين : 18

- مسعود أوسار - يوسف لعالي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطاوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي.


- عدد الأعضاء الراضين : 00

يقرر ما يلي:

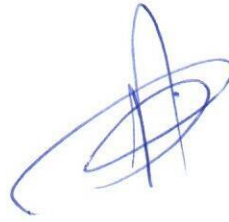
صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على إلغاء بعض اعتمادات التجهيز التالية:

- إلغاء مبلغ 3.000.000,00 درهم من الفصل الخاص بتشييد البنايات الإدارية بالمجال الاجتماعي.
- إلغاء مبلغ 974.000,00 درهم من الفصل الخاص بمدفوع لفائدة الجماعات الترابية.
- إلغاء مبلغ 1.000.000,00 درهم من الفصل الخاص بمدفوع في إطار الاتفاقية القطاعية الخاص بالماء والبيئة.
- إلغاء مبلغ 480.000,00 درهم من فصل اقتناء الطراند المتعلقة بالقنص بالمجال الاقتصادي.

توقيع كاتب المجلس


الصدیق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



رئيس المجلس
الإقليمي لسلطات

مسعود أوسار



النقطة الخامسة: المصادقة على برنامج الاستعمال التعديلي للحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية من أجل تصفية الاعتمادات المتعلقة باتفاقية الشراكة لتزويد 52 دوار بالماء الصالح للشرب بالإقليم:

أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي إلى أن هذه النقطة قد تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية لذلك اعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

- السيد رئيس اللجنة، أشار في تدخله الى ان الامر يتعلق بالاعتمادات المتبقية من مشاريع الاتفاقية المبرمة من طرف المجلس الإقليمي من اجل تزويد 52 دوارا ببعض الجماعات بالإقليم بالماء الصالح للشرب، موضحا أن رئيس مصلحة الميزانية أشار إلى ان مجموع الاعتمادات المبرمجة لمشاريع هذه الاتفاقية تقدر بمبلغ 14.200.000,00 درهم منها مبلغ 11.200.000,00 درهم كاعتمادات متوفرة بالحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية صرف منه فقط مبلغ 8.043.487,74 درهم ومبلغ 3.000.000,00 درهم تم برمجته بالميزانية الإقليمية بعد صدور تعليمات بشأن تصفية الحسابات الخصوصية للمبادرة المحلية للتنمية البشرية وبالتالي فإن الاعتمادات المتبقية بهذا الحساب بعد انتهاء الأشغال تقدر بمبلغ 3.156.512,26 درهم والتي يتعين ارجاعها الى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تنفيذا لبنود الاتفاقية، علما ان مساهمة هذه الاخيرة في الاتفاقية حددت في مبلغ 3.300.000,00 درهم . وبعد المناقشة وتبادل الآراء اوصت اللجنة بإمكانية تعويض المجلس عن هذا الاعتماد الواجب تحويله الى المبادرة في إطار مشاريع مستقبلية خاصة منها مجال الماء الصالح للشرب.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل السيد حجاج خربوش الذي أشار إلى أن الاعتمادات المتبقية بعد انتهاء أشغال إنجاز المشاريع المتعلقة بتزويد 52 دوار بالإقليم بالماء الشروب والتي ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سيتم إرجاعها لصندوق هذه المبادرة، ولهذا التمس من السيد العامل التدخل من أجل تخصيص المبالغ المتبقية لإنجاز مشاريع بالإقليم وخاصة ما يتعلق بمجال التزود بالماء الصالح للشرب.

بعد الانتهاء من مناقشة هذه النقطة قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض هذه النقطة على المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة على إرجاع مبلغ 3.156.512,26 درهم لفائدة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (18 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 66 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على برنامج الاستعمال التعديلي للحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية من اجل تصفية الاعتمادات المتعلقة باتفاقية الشراكة لتزويد 52 دوار بالماء الصالح للشرب بالإقليم. إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 المنعقدة بتاريخ 2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛ وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على برنامج الاستعمال التعديلي للحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية من اجل تصفية الاعتمادات المتعلقة باتفاقية الشراكة لتزويد 52 دوار بالماء الصالح للشرب بالإقليم؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19 (وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو التحقت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة النقطة السادسة من جدول أعمال هذه الدورة).

عدد الأصوات المعبر عنها : 18

عدد الأعضاء الموافقين : 18

- مسعود أوسار - يوسف لعياي - محمد مريوت - الصديق بعاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي.

- عدد الأعضاء الراضين : 00
- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات بالإجماع على برنامج الاستعمال التعديلي للحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية من أجل تصفية الاعتمادات المتعلقة باتفاقية الشراكة لتزويد 52 دوار بالماء الصالح للشرب بالإقليم، الذي جاء على الشكل التالي:

- المداخل:

- مساهمة المجلس الإقليمي : 7.900.000,00 درهم
- مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : 3.300.000,00 درهم
- المجموع : 11.200.000,00 درهم

- المصاريف:

- مبلغ المصاريف : 11.200.000,00 درهم
- نوع المصروف : تزويد 52 دوار بالماء الصالح للشرب بالإقليم.
- المبلغ المصروف هو : 8.043.487,74 درهم.
- اعتماد يعاد دفعه لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية : 3.156.512,26 درهم

توقيع كاتب المجلس


الصاديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



رئيس المجلس
تاسمي لسطات
مسعود أوسار



مسعود أوسار

النقطة السادسة: المصادقة على اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمندوبية الإقليمية بسطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج:
العرض:

أوضح السيد رئيس المجلس الإقليمي أنه تم ادراج هذه النقطة بجدول الاعمال بناء على الطلب المصحوب بمشروع اتفاقية والموجه من طرف رئيس جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج.

وقد تم تدارس مشروع هذه الاتفاقية من طرف 3 لجان كل فيما يخصها وهي لجنة الشؤون القانونية ولجنة الميزانية ولجنة الشؤون الاجتماعية، لذلك اعطى الكلمة لرؤساء اللجن التي اقترحت إجراء بعض التعديلات على مشروع الاتفاقية الذي تم التوصل به من طرف الجمعية المذكورة.
- السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة في تدخله أشار إلى أنه تنفيذا لتوصيات المفتشية العامة للإدارة الترابية المسجلة في تقريرها الأخير، فإن اللجنة قامت بتعديل بعض بنود مشروع هذه الاتفاقية والمتمثلة في النقط التالية:

✓ ضرورة تمكين المجلس الإقليمي من تتبع برنامج عمل مركز تصفية الدم، وذلك بإضافة ممثلين عنه وعن السلطة المحلية، كأعضاء رسميين بلجنة التتبع الخاصة بعمل هذا المركز وكذا الإشارة إلى أن اجتماعات لجنة التتبع يجب أن تتم بدعوة من رئيسها، والواردة بالمادة 8 وتعديلها كما يلي:

المادة 8: التتبع

تحدث لجنة مشتركة لتتبع تسيير المركز تتكون من المندوب الإقليمي لوزارة الصحة بسطات بصفته رئيسا للجنة و تضم في عضويتها:

- * باشا البروج أو من ينوب عنه؛
 - * رئيس المجلس الإقليمي لسطات أو ومن ينوب عنه؛
 - * رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة أو ومن ينوب عنها؛
 - * رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الإقليمي أو ومن ينوب عنه؛
 - * الطبيب الرئيس بالبروج؛
 - * الطبيب المسؤول عن مركز تصفية الدم؛
 - * المساعدة الاجتماعية بالمندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بسطات؛
 - * رئيس جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج؛
- تتكلف اللجنة المشتركة للتتبع بما يلي:
- * السهر على التطبيق السليم لبنود الاتفاقية ؛

* البت في جميع طلبات القبول للاستفادة من خدمات مركز تصفية الدم بالبروج بعد دراسة المعطيات الطبية المقدمة من طرف الطبيب المسؤول عن هذا المركز وكذا على ضوء بحث اجتماعي تقوم به المساعدة الاجتماعية؛

* دراسة المشاكل التي تعرقل السير العادي للمركز وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
* تقديم التوصيات والمقترحات الهادفة إلى الحفاظ على حسن تسيير المركز إلى السلطات المختصة؛
تجتمع اللجنة مرة كل سنة بدعوة من رئيسها، كما يمكن لها عقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك ويتعين عليها إعداد محضر عن كل اجتماع يوقع من طرف جميع أعضائها.
✓ ضرورة تحديد أجل سريان مفعول الاتفاقية الوارد بالمادة 9 بشكل واضح وتعديلها وذلك كما يلي:

المادة 9: المدة

تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ التأشير عليها من طرف السلطة المختصة وتبقى سارية المفعول طيلة المدة الانتدابية الحالية للمجلس الإقليمي لسطات ما لم يعبر أحد أطرافها عن الرغبة في فسخها قبل انقضاء هذه المدة بستين (60) يوما على الأقل.

بعدها أعطى الكلمة للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، الذي أشار في تدخله الى ان مصالح المجلس الإقليمي توصلت بمشروع اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمديرية الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية بسطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من

اجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج من طرف هذه الجمعية وذلك بتاريخ 31 ماي 2023، حيث تم تحديد التزامات المجلس الإقليمي بسطات بالاتفاقية المذكورة في تخصيص اعتماد مالي قدره 150.000,00 درهم يتم دفعه لفائدة جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج. وبعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة على هذه الاتفاقية مع الاخذ بعين الاعتبار التعديلات المثارة، وتخصيص مبلغ 100 ألف درهم كمنحة سنوية لفائدة هذه الجمعية حيث تم تعديل مقتضيات المادة 3 على الشكل التالي:

المادة 3 : التزامات المجلس الإقليمي.

يلتزم المجلس الإقليمي بتخصيص اعتماد مالي سنوي قدره 100.000,00 درهم يتم دفعه لفائدة جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج في حسابها المفتوح بالخزينة الإقليمية لسطات والذي يتعين أن يخصص فقط لتلقي مساهمة المجلس الإقليمي لسطات.

يجب أن تخصص مساهمة المجلس لأداء مصاريف علاج مرضى القصور الكلوي وليس لأداء أجور المستخدمين ونفقات التسيير، ويتم إثبات هذه المصاريف بواسطة تقرير موقع ومعد من طرف الأجهزة المختصة ومرفق بلائحة إسمية للمستفيدين موقعة من طرفهم وكذا بكل الوثائق المثبتة لعمليات الصرف وخاصة بواسطة نسخ من الشيك.

بعدها اعطى الكلمة للسيد رئيس جمعية التكافل لدعم القصور الكلوي، الذي تقدم في بداية كلمته بالشكر للمجلس الإقليمي على إدراجه هذه النقطة ضمن جدول أعمال هذه الدورة، كما شكر السيد العامل على الدعم المباشر الذي تقدمه السلطة الإقليمية لفائدة جمعيته من خلال المشاريع المدعمة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تساعد الجمعية في تجاوز محتتها، ثم أوضح أن عدد المستفيدين من خدمات المركز والمسجلين حاليا بلغ عددهم 7 مرضى، وأن هذا العدد هو قابل للارتفاع، وأن الجمعية هي من تقوم بتأدية أجور الأطر الصحية المشرفة على تسيير المركز، مشيراً في هذا السياق إلى أنه طالب من المديرية الإقليمية للصحة توفير الموارد البشرية لتسيير هذا المركز.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة :

- **يوسف لعياي،** أشار في تدخله إلى أنه يتعين الاهتمام بهذه الفئة من المرضى، موضحاً أن عدد المستفيدين من خدمات مراكز تصفية الدم بالإقليم بدأ ينخفض نظراً لتعميم التغطية الصحية مما ساهم في توجه هؤلاء المرضى إلى المصحات الخصوصية، حيث لوحظ أنه على مستوى منطقة ابن أحمد ليس هناك أي لائحة للانتظارات.

- **رئيس الجمعية،** أشار إلى أنه بالفعل هناك انخفاض في عدد المرضى المستفيدين من مركزي تصفية الدم بمدينة سطات وابن أحمد، غير أنه بالنسبة للمرضى المتواجدين بمنطقة البروج فإنه نظراً للبعد يفضلون التوجه إلى المركز القريب بمدينة البروج.

- **محمد الحميدي،** أكد بدوره على أن مرضى القصور الكلوي في حاجة ماسة إلى العناية والدعم، مطالباً من السيد العامل التدخل لدى المديرية الإقليمية للصحة من أجل مد يد المساعدة لهذا المركز، موضحاً أن الجماعات كانت تتحمل مصاريف تنقل هؤلاء المرضى، وأنه يتعين على الجمعية بدل الجهود الضرورية من أجل تسجيل كل المرضى التابعين لمنطقة البروج، وأن الجماعات التابعة لهذه المنطقة يتعين عليها المساهمة ودعم الجمعية في هذا المجال.

- **العربي الشريعي،** أشار إلى أن دعم جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي مهم، على الرغم من أن الدولة حريصة على توفير جميع الخدمات الصحية لجميع المواطنين، وبالنسبة لخدمات القرب أوضح أن هذا المركز ذو أهمية بالغة بالنسبة للمرضى المتواجدين بمنطقة البروج، إذ ستخفف عبء التنقل، وأما بالنسبة للعدد القليل، أشار إلى أن هناك بعض المرضى مصابون بأمراض معدية مما لا يسمح باستفادتهم من خدمات المركز المتواجد بالبروج مما يضطرهم إلى التوجه إلى مراكز التصفية المؤهلة كما هو الشأن بالنسبة للمركز المتواجد بجماعة سطات، لذلك طالب بضرورة انخراط كل الجماعات التابعة للبروج في هذا المجال.

- **المختار شافيعي**، تساءل عن مآل إنجاز مركز تصفية الدم بجماعة أولاد امراح، وأجابه على هذا التساؤل السيد رئيس المجلس الإقليمي بأنه ليس هناك أي مشروع لإنجاز مركز تصفية الدم بجماعة أولاد امراح، مبرمج من طرف المجلس الإقليمي.

وجوابا على هذا التساؤل أكد السيد عامل إقليم سطات على أنه بالفعل هناك مشروع لإنجاز مركز تصفية الدم بجماعة أولاد امراح في إطار برامج الحد من الفوارق المجالية.

- **وديع المهدي**، أشار إلى أن الخدمات الصحية مهمة مؤكدا على ضرورة انخراط المجلس الإقليمي في دعمها، ولذلك طالب بدعم جمعية التكافل لدعم القصور الكلوي بالبروج في إطار التخفيف من معاناة هذه الفئة من المرض.

- **الصدیق بعزاوي**، أكد بدوره على ضرورة دعم الجمعية لكونها تقدم خدمات صحية مهمة لفائدة مرضى القصور الكلوي على غرار باقي المراكز المتواجدة بالإقليم، شريطة أن يتم موافاة المجلس الإقليمي بكل الوثائق الضرورية التي من شأنها تبرير عمليات الصرف.

وبعد استنفاد كافة التدخلا بخصوص هذه النقطة قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمندوبية الإقليمية بسطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقترحة من طرف اللجان الواردة بالعرض أعلاه، على أنظار المجلس من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليها بإجماع السادة الحاضرين (19 صوتا).

وتجدر الإشارة إلى أن السيدة حاجبة أعبودو إتحتت بقاعة الاجتماع عند بداية مناقشة هذه النقطة من جدول أعمال هذه الدورة.

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 67 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمندوبية الإقليمية بسطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج. إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر ستمبر 2023 المنعقدة بتاريخ 2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمندوبية الإقليمية بسطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19

عدد الأصوات المعبر عنها : 19

عدد الأعضاء الموافقين : 19

- مسعود أوسار - يوسف لعياي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطاوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي - حاجبة أعبودو.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسلطات والمندوبية الإقليمية بسلطات وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج، والتي جاءت على الشكل التالي:

تمهيد:

- القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 المؤرخ في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليو 2015؛
- الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق ل 15 نونبر 1958 الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات والمعدل بالظهير الشريف رقم 1.2.2006 بتاريخ 12 جمادى 1423 الموافق ل 23 يوليوز 2022 والمصادق عليه بالقانون 75.00؛
- المرسوم رقم 2.09.441 الصادر بتاريخ 17 محرم 1431 الموافق ل 03 يناير 2010 المتعلق بسن نظام لمحاسبة الجماعات المحلية وهيئاتها؛
- منشور السيد وزير الداخلية رقم 2003.7 الصادر بتاريخ 26 ربيع الثاني 1424 الموافق ل 07 يونيو 2003 المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- قرار السيد وزير الصحة عدد 808.02 بتاريخ 25 ذي الحجة 1423 الموافق ل 27 فبراير 2003 المحدد للشروط التقنية لمركز تصفية الدم.
- المقرر المتخذ من طرف المجلس الإقليمي لسلطات برسم دورته العادية لشهرشتنبر المنعقدة بتاريخ 2023/09/11، بشأن المصادقة على اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسلطات، المندوبية الإقليمية للصحة بسلطات، وجمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج، من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج؛
- وتأكيدا للإدارة المشتركة للتعاون المعبر عنها من لدن الأطراف من أجل تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص المصابين بالقصور الكلوي المزمن؛

تم الاتفاق بين:

- المجلس الإقليمي لسلطات - المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بسلطات - جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج

على ما يلي:

المادة 1: أهداف موضوع الاتفاقية

- تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين أطراف هذه الاتفاقية، وذلك من أجل دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج من خلال تخصيص المجلس الإقليمي لسلطات اعتمادات مالية سنوية لفائدة جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج، تخصيص لتمويل:
- اقتناء معدات ولوازم مركز تصفية الدم،
 - اقتناء معدات ولوازم قاعة تصفية الدم،
 - اقتناء الأدوية الخاصة بمرضى القصور الكلوي،
 - صيانة وإصلاح آلات ومعدات مركز تصفية الدم،
 - أداء أجور المستخدمين بالمركز الغير تابعين لوزارة الصحة،
 - مصاريف التسيير اليومي.

المادة 2: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة

تلتزم الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية بالعمل جماعيا على المساهمة في دعم تسيير مركز تصفية الدم بالبروج.

المادة 3: التزامات المجلس الإقليمي.

يلتزم المجلس الإقليمي بتخصيص اعتماد مالي سنوي 100.000,00 درهم يتم دفعه لفائدة جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج في حسابها المفتوح بالخرزينة الإقليمية لسلطات والذي يتعين أن يخصص فقط لتلقي مساهمة المجلس الإقليمي لسلطات.

يجب أن تخصص مساهمة المجلس لأداء مصاريف علاج مرضى القصور الكلوي وليس لأداء أجور المستخدمين ونفقات التسيير، ويتم إثبات هذه المصاريف بواسطة تقرير موقع ومعد من طرف الأجهزة المختصة ومرفق بلائحة إسمية للمستفيدين موقعة من طرفهم وكذا بكل الوثائق المثبتة لعمليات الصرف وخاصة بواسطة نسخ من الشيك.

المادة 4: التزامات جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج.

تلتزم جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج ما يلي:

- الاشراف على التدبير المادي لمركز تصفية الدم بالبروج
- مسك محاسبة خاصة بالتسيير تضمن دقة وصدق السجلات المحاسبائية، وتلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بتسيير مركز الدم.

- صيانة تجهيزات المركز

- توفير الاعوان الذين سيتكفلون بأشغال والصيانة واشغال الحراسة بالمركز

- رفع تقارير سنوية الى باقي الشركاء حول التسيير المادي لمركز تصفية الدم

المادة 5: التزامات المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بسطات.

تلتزم المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بسطات بما يلي:

- الاشراف على التسيير الطبي للمركز

- توفير التأطير الطبي والشبه طبي للمركز

المادة 6: الفسخ

تفسخ هذه الاتفاقية تلقائيا في حالة توقف مركز تصفية الدم بالبروج عن العمل نهائيا لأي سبب من الأسباب، كما يمكن فسخ هذه الاتفاقية بطلب من احد الأطراف يوجه إلى الأطراف الأخرى داخل الأجل المحددة في المادة 9 من هذه الاتفاقية.

المادة 7: المراقبة البعيدة

تخضع كل العمليات المرتبطة بتسيير المركز للمراقبة من طرف الهيئات المختصة.

المادة 8: المتبع

تحدث لجنة مشتركة لتتبع تسيير المركز تتكون من المندوب الإقليمي لوزارة الصحة بسطات بصفته رئيسا للجنة

وتضم في عضويتها:

* باشا البروج أو من ينوب عنه؛

* رئيس المجلس الإقليمي لسطات أو من ينوب عنه؛

* رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والاسرة أو من ينوب عنها؛

* رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الإقليمي أو من ينوب عنه؛

* الطبيب الرئيس بالبروج؛

* الطبيب المسؤول عن مركز تصفية الدم؛

* المساعدة الاجتماعية بالمندوبية الإقليمية لوزارة الصحة بسطات؛

* رئيس جمعية التكافل لدعم مرضى القصور الكلوي بالبروج؛

تتكلف اللجنة المشتركة للمتبع بما يلي:

* السهر على التطبيق السليم لبنود الاتفاقية؛

* البت في جميع طلبات القبول للاستفادة من خدمات مركز تصفية الدم بالبروج بعد دراسة المعطيات الطبية المقدمة

من طرف الطبيب المسؤول عن هذا المركز وكذا على ضوء بحث اجتماعي تقوم به المساعدة الاجتماعية؛

* دراسة المشاكل التي تعرقل السير العادي للمركز وإيجاد الحلول المناسبة لها؛

* تقديم التوصيات والمقترحات الهادفة إلى الحفاظ على حسن تسيير المركز إلى السلطات المختصة؛

تجتمع اللجنة مرة كل سنة بدعوة من رئيسها، كما يمكن لها عقد اجتماعات استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك

ويتعين عليها إعداد محضر عن كل اجتماع يوقع من طرف جميع أعضائها.

المادة 9: المدة.

تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ التأشير عليها من طرف السلطة المختصة وتبقى سارية المفعول

طيلة المدة الانتدابية الحالية للمجلس الإقليمي لسطات ما لم يعبر أحد أطرافها عن الرغبة في فسخها قبل انقضاء هذه المدة

بستين (60) يوما على الأقل.

المادة 10: فض النزاعات

يتم الفصل في جميع النزاعات المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تأويل بنودها باللجوء إلى الوسائل الحبية أو إلى تحكيم

السلطات الوصية أو السيد رئيس الحكومة قبل عرض النزاع على المحاكم المختصة.

المادة 11: المراجعة.

إن مراجعة مقتضيات هذه الاتفاقية يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه، وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق.

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس
الإقليمي لسطات

مسعود أوسار



النقطة السابعة: إلغاء مقرر المجلس الإقليمي عدد 60 بتاريخ 2023/06/12 بخصوص اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات:

أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي بخصوص هذه النقطة إلى أنه تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة لذلك اعطى الكلمة لرئيس هذه اللجنة لتقديم التوضيحات الضرورية في الموضوع.

أشار السيد رئيس اللجنة إلى أنه بناء على المستجدات الطارئة على مشروع الاتفاقية المتعلقة بتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز بعض الجماعات الترابية بإقليم سطات والتي تم طرحها من طرف وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وجهة الدار البيضاء سطات، تم اقتراح إلغاء المقرر عدد 60 المتخذ من طرف المجلس الإقليمي خلال دورته العادية لشهر يونيو 2023، وبالتالي التداول بشأن الصيغة الجديدة المقترحة لمشروع الاتفاقية لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة على هذا الإلغاء باعتباره احدى الشكليات الواجب اتخاذها بالنسبة لمآل تنفيذ مقررات المجلس.

المنافشة:

نظرا لعدم تسجيل أي تدخل بخصوص هذه النقطة قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض إلغاء المقرر السابق عدد 60 المتخذ من طرف المجلس الإقليمي خلال دورته العادية لشهر يونيو 2023 على أنظار المجلس من أجل التصويت حيث تمت المصادقة على هذا الإلغاء بإجماع السادة الحاضرين (19 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 68 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بإلغاء مقرر المجلس الإقليمي عدد 60 بتاريخ 2023/06/12 بخصوص اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات. إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتنبر 2023 المنعقدة بتاريخ 2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بإلغاء مقرر المجلس الإقليمي عدد 60 بتاريخ 2023/06/12 بخصوص اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19

عدد الأصوات المعبر عنها : 19

عدد الأعضاء الموافقين : 19

- مسعود أوسار - يوسف لعيلي - محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاج - حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطوي - المختار شافيعي - مليكة بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي - حاجبة أعبودو.

- عدد الأعضاء الراضين 00:

- عدد الممتنعين عن التصويت 00:

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات بالإجماع على إلغاء مقرر المجلس الإقليمي عدد 60 بتاريخ 2023/06/12 بخصوص اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.

توقيع كاتب المجلس



الصدیق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



رئيس المجلس
كاتب لسطات



مسعود أوسار

النقطة الثامنة: المصادقة على الصيغة الجديدة لاتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكله وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات:

أوضح السيد رئيس المجلس الإقليمي بخصوص هذه النقطة أنه تم تدارسها كذلك من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، لذلك اعطى الكلمة لرئيس هذه اللجنة لتقديم التوضيحات الضرورية في الموضوع.

في تدخله أشار السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة إلى أنه تم اقتراح هذه النقطة بناء على التغييرات الطارئة على مشروع اتفاقية شراكة لتمويل وإنجاز برنامج هيكله وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات، والمقترحة من طرف وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وجهة الدار البيضاء سطات، الشيء الذي يتطلب عرض هذه الاتفاقية في صيغتها الجديدة على أنظار المجلس من أجل المصادقة، ثم أوضح ان التعديلات التي طرأت على الاتفاقية همت التزامات وزارة الإسكان وسياسة المدينة والتزامات جهة الدار البيضاء - سطات بالإضافة الى تفصيل التزامات المجلس الإقليمي.

بالنسبة للتعديلات التي همت جهة الدار البيضاء- سطات فهي كالتالي:
- تم إضافة مقتضيات (المادة 5) بشأن إمكانية لجوء المجلس الإقليمي لسطات إلى انتداب الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لجهة الدار البيضاء - سطات أو أي جهة أخرى لإنجاز البرنامج أو جزء منه في حالة عدم قدرة المجلس على إنجاز البرنامج بكامله أو بعض المشاريع المتضمنة فيه.
- الشروع في أداء أقساط المساهمة ابتداء من سنة 2024 اعتبارا لكون مشروع الاتفاقية لازال في طور التداول والتوقيع وأن السنة المالية الحالية توجد في أشهرها الأخيرة.
- إضافة رئيسي لجننتين تابعتين للمجلس الجهوي ضمن أعضاء لجنة التتبع والتقييم (المادة 10).
- عقد اجتماعات لجنة تتبع والتقييم 4 مرات في السنة بذل مرتين.

- الإشارة الى انه يمكن لجميع الجماعات المحددة في هذه الاتفاقية المادة 7 أعلاه الاستفادة من مساهمة مجلس جهة الدار البيضاء - سطات باستثناء جماعة أولاد سعيد التي تم اختيارها من بين المراكز الصاعدة وخصصت لها ميزانية خاصة بذلك في إطار برنامج المراكز الصاعدة ببرنامج التنمية الجهوية-2022 2027 وبالتالي فإنه يمكن للمجلس الإقليمي برمجة الاعتمادات الخاصة بهذه الجماعة لفائدة مركز آخر اذا كانت الاشغال المراد إنجازها في مشروع هذه الاتفاقية سيتم إنجازها من طرف الجهة .
بالنسبة للتعديلات التي همت وزارة الإسكان وسياسة المدينة فقد همت مايلي:

- إضافة مادة (المادة 9) بشأن تفصيل طرق صرف اعتمادات مساهمة وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، وذلك بتحويل نسبة 10% من هذه المساهمة مباشرة بعد التأشير على الاتفاقية وربط عملية صرف باقي المساهمة بإعداد وإرسال بعض الوثائق المحاسبية والمتعلقة بالمشروع، كما تمت الإشارة إلى أن نسبة 10% من حصة المساهمة الأخيرة تبقى رهينة بتقديم حصيلة لحصر مشروع الاتفاقية.
إضافة الى هذه التعديلات تم كذلك مايلي:

- تفصيل التزامات المجلس الإقليمي
- إضافة مقتضيات جديدة بشأن إحداث اللجنة المركزية للتتبع والتقييم
- إضافة التزامات عمالة إقليم سطات
- إضافة مواد بشأن المقتضيات المتعلقة بتطور التكلفة الإجمالية للمشروع وحصر المصاريف النهائية لعملية إنجاز البرنامج والتسلم النهائي للمشروع وصيانة المنشآت والمحاسبة وضبط الوثائق والالتزام بالقيام بعملية الافتحاص عن طريق مكتب افتحاص مستقل.
- إضافة وزارة الاقتصاد والمالية من بين الموقعين على الاتفاقية.

وبعد عرض هذه التعديلات من طرف السيد رئيس اللجنة أوضح أن اللجنة قد وافقت على مشروع الاتفاقية غير انها اوصت بإعطاء الصلاحية للسيد رئيس المجلس الإقليمي للقيام بأي تعديل في شأن بنود هذه الاتفاقية كلما تطلب الامر ذلك ودون الرجوع إلى مصادقة المجلس على أساس ألا تمس هذه التعديلات التكلفة المالية الإجمالية للمشروع ومحتوياته والمساهمة المالية للشركاء، مع العمل على عرض هذه التوصية على المجلس من أجل المصادقة.

المناقشة :

بعد فتح بال المناقشة تدخل كل من السادة:

- **حجاج خربوش**، طالب في تدخله من مدير المصالح العمل على تدوين تدخلات السادة الأعضاء، وخاصة ما يتعلق بإعطاء الصلاحية للرئيس لتعديل الاتفاقية دون الرجوع إلى المجلس حسب ماجاء في توصية اللجنة.

- **هشام طالب**، تساءل عن إمكانية تحويل الاعتماد الذي كان مخصصا لتأهيل مركز أولاد سعيد لفائدة تأهيل مركز جماعة النخيلة على اعتبار أن جماعة أولاد سعيد تم اختيارها من بين المراكز الصاعدة وخصت لها ميزانية خاصة لذلك، في إطار تأهيل برنامج المراكز الصاعدة ببرنامج التنمية الجهوية 2022-2027.

وأجاب السيد رئيس المجلس الإقليمي إلى أنه لا يمكن حاليا إجراء أي تعديل على الاتفاقية مادامت في مراحلها الأولى المتعلقة بالتوقيع، والتي تمت الموافقة عليها من طرف الشركاء.

كما أجاب السيد عامل إقليم سطات إلى أن الجماعات المتضمنة بالاتفاقية تم إدراجها بناء على الدراسة المنجزة من طرف المجلس الإقليمي، وموافقة الشركاء.

- **الصدیق بعزاوي**، أشار إلى أن التعديلات التي همت اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، ووزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات مهمة، ولا تتعارض مع مصلحة المجلس الإقليمي، وأن هذا الأخير لا يسعه سوى التصويت على الصيغة الجديدة لهذه الاتفاقية، مع إعطاء الصلاحية للسيد رئيس المجلس الإقليمي للقيام بأي تعديل في شأن بنود هذه الاتفاقية كلما تطلب الامر ذلك ودون الرجوع إلى مصادقة المجلس على أساس ألا تمس هذه التعديلات التكلفة المالية الإجمالية للمشروع ومحتوياته والمساهمة المالية للشركاء.

وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض الصيغة الجديدة لاتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، ووزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات، على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليها بإجماع السادة الأعضاء الحاضرين (19 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 69 بتاريخ 2023/09/11.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على الصيغة الجديدة لاتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، ووزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر شتبر 2023 المنعقدة بتاريخ

2023/09/11.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44

منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على الصيغة الجديدة لاتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية، ووزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الحاضرين في الدورة : 19

عدد الأصوات المعبر عنها : 19

عدد الأعضاء الموافقين : 19

- مسعود أوسار- يوسف لعالي- محمد مريوت - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاج -
حجاج خربوش - محمد ضعلي - وديع المهدي - هشام طالبي - أسماء معطاوي - المختار شافيعي - مليكة
بداوي - نزهة بنعزوز - العربي شريعي - سعيد وديع - خضراء الداودي رغيوي - محمد الحميدي - حاجبة
أعبودو.

- عدد الأعضاء الراضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات بالإجماع على الصيغة الجديدة لاتفاقية شراكة بين
وزارة الداخلية، وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، جهة الدار البيضاء سطات
وإقليم سطات لتمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات، مع إعطاء الصلاحية
للسيد رئيس المجلس الإقليمي للقيام بأي تعديل في شأن بنود هذه الاتفاقية كلما تطلب الامر ذلك ودون
الرجوع إلى مصادقة المجلس على أساس ألا تمس هذه التعديلات التكلفة المالية الإجمالية للمشروع
ومحتوياته والمساهمة المالية للشركاء، وقد جاءت هذه الاتفاقية على الشكل التالي:

الديباجة :

- استحضارا للتوجيهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة
بجعل الجهة المحور الرئيسي في بلورة وتنفيذ استراتيجيتها التنموية .
- استحضارا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الرامية إلى إرساء أسس تنمية
مندمجة ومستدامة ذات أبعاد جهوية تستند على ترسيخ مبدأ الشراكة الفعالة والتعاون بين مختلف الشركاء المعنيين بالتنمية
الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة .
- تماشيا مع مقتضيات دستور 2011 والتي تحث على التشاور والتعاون والشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية
القائمة على الجهوية المتقدمة.
- بناء على الظهير الشريف رقم 91-93-293 المؤرخ في 19 ربيع الآخر 1414 الموافق 6 أكتوبر 1993
المتعلق باختصاصات العامل.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 المؤرخ في 20 من رمضان (7) 1436 يوليوز (2015) الصادر بتنفيذ
القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 المؤرخ في 20 من رمضان (7) 1436 يوليوز (2015) الصادر بتنفيذ
القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 المؤرخ في 20 من رمضان 7 1436 يوليوز (2015) الصادر بتنفيذ
القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- بناء على مقتضيات القوانين التنظيمية رقم 111.14 و 112.14 و 113.14 المتعلقة على التوالي بالجهات
والعمالات والأقاليم والجماعات.
- بناء على القانون رقم 12/90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 ذي
الحجة 17 (1412.) يونيو (1992) .
- بناء على المرسوم رقم 2-19-18 صادر في 4 جمادى الآخرة 30 1441 يناير (2020) بتحديد اختصاصات وتنظيم
وزارة الداخلية .
- بناء على المرسوم رقم 2-17-449 الصادر في 04 ربيع الأول (23) 1439 نوفمبر (2017) بسن نظام للمحاسبة
العمومية للجهات ومجموعاتها.

- بناء على المرسوم رقم 2-17-4500 الصادر في 04 ربيع الأول (23) 1439 نوفمبر (2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم ومجموعاتها.
 - * بناء على المرسوم رقم 22-17-451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439 23 نوفمبر (2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
 - بناء على المرسوم رقم 2.21.833 الصادر في 21 أكتوبر 2021 يتعلق باختصاصات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.
 - بناء على المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 08 جمادى الأولى (20) 1434 مارس (2013) المتعلق بالصفقات العمومية.
 - بناء على مقرر رقم 23/75 لمداولات مجلس جهة الدار البيضاء - سطات المتخذ خلال الدورة العادية لشهر يوليوز المنعقدة بتاريخ 03 يوليوز 2023 .
 - وبناء على مداولة المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في دورته العادية بتاريخ 12 يونيو 2023 بخصوص الموافقة على اتفاقية شراكة لتمويل وإنجاز مشروع هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات
 - أخذاً بعين الاعتبار الاتفاقية المبرمة بين المجلس الإقليمي لسطات والجماعات الترابية المستفيدة من أجل دفع مساهمتها في إنجاز البرنامج.
 - بناء على رغبة الأطراف المتعاقدة في المساهمة في تمويل وإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.
 - بناء على الدراسة المنجزة من طرف المجلس الإقليمي لسطات لهيكلية وتأهيل مراكز الجماعات بإقليم سطات.
 - نظراً للأولوية التي تحظى بها مراكز الجماعات المدرجة في هذه الاتفاقية والبالغ عددها 18 مركزاً.
- تم الاتفاق على ما يلي:**

المادة 1 : موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة وإطار تدخل مختلف الأطراف المتعاقدة من أجل إنجاز برنامج هيكلية وتأهيل 18 مركزاً جماعياً بإقليم سطات جماعات: أولاد امراح، كيسر، رأس العين الشاوية، دار الشافعي، أولاد سعيد، سيدي حجاج السكامنة، أولاد فارس سيدي العايدي، امريزيك، سيدي الذهبي، بني خلوك، واد النعناع، أولاد الصغير، أولاد فارس الحلة، سيدي محمد بن رحال، الثوالث و سيدي أحمد الخدير، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2026. كما تحدد هذه الاتفاقية التزامات الأطراف المتعاقدة ومساهماتهم المالية ومدة وكيفية إنجاز البرنامج المتضمن في هذه الاتفاقية .

ويندرج هذا المشروع ضمن تصور شامل ومندمج، يهدف إلى هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات الترابية بإقليم سطات، من خلال تحديث المشهد العمراني والحد من الاختلالات المجالية الناتجة عن توسيع مراكز الجماعات وضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

المادة 2: أهداف ومكونات المشروع .

يهدف البرنامج موضوع هذه الاتفاقية إلى هيكلية وتأهيل مراكز الجماعات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، يتعلق بإنجاز الأشغال التالية:

- تهيئة الطرقات؛

- تهيئة الأرصفة

- تهيئة ممرات الراجلين؛

- أشغال التطهير السائل؛

- أشغال الإنارة العمومية؛

- تهيئة المساحات الخضراء .

المادة 3: الكلفة الإجمالية للبرنامج .

تقدر الكلفة الإجمالية لإنجاز برنامج هيكلية وتأهيل مراكز 18 جماعة بإقليم سطات، موضوع هذه الاتفاقية، ب 425 مليون) أربعمائة وخمسة وعشرين مليون درهم، موزعة حسب نوعية الأشغال كما يلي :

- تهيئة الطرقات: 134.500.000,00 درهم

- تهيئة الأرصفة: 88,000,000,00 درهم

- تهيئة ممرات الراجلين: 8.900,000,00 درهم

- أشغال التطهير السائل : 105.600.000,00 درهم

- أشغال الإنارة العمومية : 82,500,000,00 درهم
- تهيئة المساحات الخضراء: 5.500.000,00 درهم

المادة 4: صاحب المشروع

يعتبر المجلس الإقليمي لسلطات صاحب المشروع وفي هذا الصدد يقوم بمهام الأمر بالصرف وإعداد الصفقات وإنجازها وتتبعها واستلامها.

المادة 5: صاحب المشروع المنتدب .

نظرا لحجم البرنامج وعدد الجماعات المعنية به، فإنه بإمكان المجلس الإقليمي لسلطات اللجوء إلى انتداب الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لجهة الدار البيضاء - سطات أو أي جهة أخرى لإنجاز البرنامج أو جزء منه في حالة عدم قدرة المجلس على إنجاز البرنامج بكامله أو بعض المشاريع المتضمنة فيه.

المادة 6: مساهمات الشركاء وتوزيعها حسب السنوات

تلتزم الأطراف المتعاقدة بتعبئة مساهمتها المالية حسب التوزيع الزمني التالي:

توزيع رصد المساهمة المالية حسب السنوات بالدرهم				المساهمة الإجمالية للشركاء بالدرهم	الشركاء
2026	2025	2024	2023		
40.000.000,00	40.000.000,00	40.000.000,00	30.200.158,60	150.200.158,60	وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
20.000.000,00	40.000.000,00	40.000.000,00	20.500.000,00	120.500.000,00	وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)
10.000.000,00	40.000.000,00	40.000.000,00	-	90.000.000,00	المجلس الجهوي للدار البيضاء - سطات
11.600.000,00	19.700.000,00	18.200.000,00	14.799.841,40	64.299.841,40	المجلس الإقليمي لسلطات
71.600.000,00	109.700.000,00	138.200.000,00	105.500.000,00	425.000.000,00	المجموع :

وتخصص هذه الاعتمادات حصريا لإنجاز المشاريع المتضمنة في البرنامج موضوع هذه الاتفاقية.
- مساهمة المجلس الإقليمي لسلطات تكمن في المساهمة الذاتية وتلك المتوصل بها من ميزانيات الجماعات المعنية

المادة 7: توزيع كلفة مشاريع البرنامج حسب الجماعات:

الجماعات	الكلفة بالدرهم
جماعة أولاد امراح	21.000.000,00
جماعة كيسر	29.100.000,00
جماعة راس العين الشاوية	45.800.000,00
جماعة دار الشافعي	26.800.000,00
جماعة أولاد سعيد	22.200.000,00
جماعة سيدي حجاج	81.200.000,00
جماعة السكامنة	18.500.000,00
جماعة أولاد فارس	16.800.000,00
جماعة سيدي العايدي	27.700.000,00
جماعة امريزيك	14.600.000,00
جماعة سيدي الذهبي	15.100.000,00
جماعة بني خلوك	21.000.000,00
جماعة واد النعناع	9.100.000,00
جماعة أولاد الصغير	10.800.000,00
جماعة أولاد فارس الحلة	17.500.000,00
جماعة سيدي محمد بن رحال	19.600.000,00
جماعة الثوالث	16.000.000,00
جماعة احمد الخدير	12.200.000,00
المجموع:	425.000.000,00

المادة 8: التزامات الأطراف المتعاقدة :

● التزامات وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية) :

تلتزم وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية) بتحويل مساهمتها المالية لإنجاز البرنامج موضوع هذه الاتفاقية إلى ميزانية المجلس الإقليمي لسلطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه .

● التزامات الوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة :

- تعمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على تخصيص دعم المشاريع التي ستنجز في إطار هذه الاتفاقية، وذلك برصد الاعتمادات المالية اللازمة للمساهمة في انجاز البرنامج على ألا يتجاوز مبلغ المساهمة 150.200.158,60 درهم ؛
- تحويل المساهمة المالية لفائدة المجلس الإقليمي لسطات طبقا للمساطر المعمول بها، وذلك حسب التوزيع الزمني المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه؛

- تتبع المشروع عبر المديرية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة بسطات .
- تلتزم الوزارة بتحويل مساهمتها المالية إلى ميزانية المجلس الإقليمي لسطات.

● التزامات عمالة إقليم سطات :

- ترأس لجنة الإشراف والتتبع المنصوص عليها في المادة 10 أدناه؛
- التنسيق بين مختلف المصالح اللامركزية والمؤسسات الإقليمية من أجل تيسير تنفيذ المشاريع
- تعبئة المصالح المختصة من أجل المساعدة والمواكبة لإنجاز الأشغال .

● التزامات مجلس جهة الدار البيضاء - سطات :

يلتزم مجلس جهة الدار البيضاء - سطات بتوفير مساهمته المالية لإنجاز البرنامج موضوع هذه الاتفاقية، وتحويلها للمجلس الإقليمي لسطات، وذلك حسب التوزيع الزمني المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه.
ولالإشارة فإنه يمكن لجميع الجماعات المحددة في هذه الاتفاقية المادة 7 أعلاه الاستفادة من مساهمة مجلس جهة الدار البيضاء - سطات باستثناء جماعة أولاد سعيد التي تم اختيارها من بين المراكز الصاعدة وخصصت لها ميزانية خاصة بذلك في إطار برنامج المراكز الصاعدة ببرنامج التنمية الجهوية 2022-2027 .

● التزامات المجلس الإقليمي لسطات :

يلتزم المجلس الإقليمي لسطات ب :
- توفير مساهمته المالية في تمويل هذا البرنامج، وذلك حسب التوزيع الزمني المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه.
- إعداد ملفات الاستشارة وطلبات العروض الخاصة بالدراسات والأشغال؛
- اتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص الإدارية المتعلقة بأشغال البناء في تنسيق تام مع مصالح الجماعة.

- إنجاز الدراسات وتتبع الأشغال؛

- إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالأشغال؛

- التدبير والصرف المالي لكل مكونات البرنامج

- التأطير والتتبع والإشراف التقني على البرنامج

- تتبع تنفيذ الأشغال وفق المواصفات المحددة في دفاتر التحملات؛

- تتبع تنفيذ خدمات المختبرات ومكاتب الدراسات والطبوغرافيين والشركات المتعاقدة لإنجاز المشروع.

- المصادقة على المصاريف المرتبطة بإنجاز المشروع وعلى الكشوفات ومذكرات الرسوم والفواتير والنفقات

التي تتعلق بإنجازه بعد التأكد من الأشغال والخدمات المنجزة وإخبار الأطراف المتعاقدة بذلك؛

- إعداد تقارير شهرية عن التقدم المالي والمادي للأشغال ترفع إلى جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

- اعتماد محاسبة خاصة بالمشروع من شأنها ضمان الحفاظ على أثر كل العمليات التي تم إجراؤها في إطار

إنجاز المشروع.

- الاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع وفق المساطر الإدارية

والمحاسبائية المعمول بها لمدة عشر سنوات بعد إنجاز المشروع على الأقل .

- التكفل بجميع عمليات التسلم المؤقت والتسلم النهائي المتعلقة بمشاريع البرنامج

- إعداد التقرير النهائي بعد إنجاز المشروع

- إشراك ممثلين عن كل الأطراف المتعاقدة في لجنة فتح الأظرفة المتعلقة بطلبات العروض

- تقديم ملف المطابقة للخدمات المنجزة في إطار المشروع .

- مساعدة صاحب المشروع في الإجابة على الشكايات المقدمة من طرف الشركات أثناء تنفيذ المشروع.

- العمل على تسخير كافة الإمكانيات الضرورية لنجاح المشروع .

لا تكون الصفقات والعقود والنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع قابلة للتنفيذ إلا بعد استيفائها للشروط والمساطر

القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال .

● التزامات المديرية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة :

تلتزم المديرية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة ب:

- تتبع إنجاز مختلف المشاريع المكونة للبرنامج .
- المساهمة مع باقي الشركاء في البحث عن الحلول للعراقيل المحتملة التي قد تعيق السير العادي للبرنامج .
- الحضور في لجنة الصفقات المتعلقة بالدراسات والأشغال .
- القيام بمهام كتابة لجنة الاشراف والتتبع.

المادة 9: صرف الاعتمادات الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

- تصرف المساهمة المالية للوزارة على الشكل التالي :

يتم تحويل مبلغ 10% من مساهمة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم سنة 2023 لفائدة المجلس الإقليمي لسطات مباشرة بعد التأشير على هذه الاتفاقية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية وذلك بالحساب الخاص بالمجلس الإقليمي المفتوح بالخزينة العامة، تحت رقم 001.610.00830002011.01503.31

- تصرف باقي المساهمات للوزارة ببناء على :

- 1- برنامج تفصيلي للأشغال المزمع إنجازها في إطار هذه الاتفاقية (الدفعة الأولى)
- 2- برنامج توقعي لإنجاز العمليات موضوع هذه الاتفاقية (الدفعة الثالثة)
- 3- طلب موقع من طرف صاحب المشروع المجلس الإقليمي يعبر من خلاله عن احتياجه للتمويل في إطار البرنامج
- 4- الوضع المالي للعمليات موضوع هذه الاتفاقية بيان حساب التدبير؛
- 5- تقارير التتبع والتقييم المنجزة بتشاور وتنسيق مع المديرية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة بسطات على ان تقوم هذه الأخيرة بموافاة مصالحها المركزية بنسخة من هذه التقارير .

ولا يتم صرف الحصة الأخيرة 10% من مساهمة الوزارة الا بعد تقديم حصىلة لحصر الاتفاقية موقعة من طرف صاحب المشروع المجلس الإقليمي (Bilan de clôture de la Convention)

المادة 10 : الإشراف والتتبع والتقييم :

1- لجنة الإشراف والتتبع

تحدث لجنة للإشراف والتتبع لإنجاز المشروع يرأسها السيد عامل إقليم سطات، وتضم في عضويتها :

- رئيس مجلس جهة الدار البيضاء - سطات، أو من ينوب عنه؛

- رئيس مجلس إقليم سطات أو من ينوب عنه؛

- رؤساء المجالس الجماعية المعنية أو من ينوب عنهم؛

- رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بالنقل والتنقل والطاقات النظيفة والتنمية المجالية والتجهيزات الأساسية بمجلس جهة

الدار البيضاء سطات أو من ينوب عنه؛

- رئيس اللجنة الدائمة المكلفة بإعداد التراب والبيئة والماء بجهة الدار البيضاء سطات أو ينوب عنه؛

- المدير الإقليمي للسكنى وسياسة المدينة أو ينوب عنها؛

- مدير التنمية الجهوية بإدارة الجهة أو ينوب عنه .

كما يمكن دعوة أية هيئة أو طرف للمشاركة في اجتماعاتها تكون مساهمة ذا فائدة في مهمة هذه اللجنة .

تحدد المهام الأساسية للجنة الإشراف والتتبع فيما يلي :

- المصادقة على المشاريع التي سيتم إنجازها في إطار برنامج هذه الاتفاقية؛

- تتبع وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية ومدى تقدم إنجاز البرنامج من الناحية التقنية والمالية والاجتماعية

- العمل على وضع مؤشرات تقنية ومالية لتتبع عملية إنجاز البرنامج .

- تحيين برنامج المشاريع إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

- اقتراح الحلول الناجعة للمشاكل التي يمكن أن تطرأ أثناء إنجاز الأشغال؛

- المصادقة على تقارير تقدم المشاريع

- اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تسهل تنفيذ المشاريع

تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها 4 مرات في السنة، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك . تعهد كتابة

لجنة التتبع والإشراف إلى المديرية الإقليمية للسكنى وسياسة المدينة .

2- اللجنة المركزية للتتبع والتقييم

تحدث لجنة مركزية لتتبع الأشغال مساهمة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسية المدينة، تحت رئاسة هذه الأخيرة، وتضم الأعضاء التاليين :

- وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- مجلس جهة الدار البيضاء - سطات؛
- المجلس الإقليمي لسطات .

تجتمع هذه اللجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل تتبع وتقييم مدى تقدم الأشغال، كما تقوم بتفويض الاعتمادات المالية الضرورية حسب تقدم الأشغال وحسب الجدولة الزمنية المبينة بالمادة 6 أعلاه. ويمكن لهذه اللجنة أن تستدعي كل من ترى حضوره مجددا لأشغالها، كما يمكنها أيضا القيام ب :

- عرض تنفيذ الاتفاقية للافتحاص المالي والتقني

- اتخاذ القرارات المناسبة بشأن إعادة توزيع الاعتمادات المالية من حصة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسية المدينة غير المستخدمة .

المادة 11: تطور التكلفة الإجمالية للمشروع:

يجب أن يضع صاحب المشروع تدبيرا توعيا مستمرا لتطور التكلفة الإجمالية للبرنامج، كل مشروع على حدا، وفي حالة تسجيل فائض يتم إرجاعه إلى الشركاء كل حسب نسبة مساهمته في المشروع. وفي حالة تسجيل خصاص في الاعتمادات المالية المرصودة لتمويل المشروع، يقوم المجلس الإقليمي بإخبار الأطراف المساهمة في التمويل قبل نفاذ الاعتمادات المالية. وفي هذه الحالة، يقوم هذا الأخير بالبحث على الاعتمادات المالية التكميلية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال البرنامج .

المادة 12: حصر المصاريف النهائية لعمليات إنجاز البرنامج :

عند التسليم النهائي لمجمل الأشغال المتعلقة بإنجاز مختلف مشاريع البرنامج موضوع هذه الاتفاقية، يقوم صاحب المشروع المنتدب المجلس الإقليمي السطات، بحصر قائمة المصاريف الإجمالية النهائية المتعلقة بعمليات الإنجاز (Cloture du Compte de gestion des opérations)، وعرضها على أنظار لجنة الإشراف والتتبع للمصادقة عليها .

وفي حالة وجود فائض، فإنه يرجع إلى الأطراف الممولة للبرنامج حسب نسبة مساهمة كل شريك حسب نسبة مساهمة كل شريك كما هو منصوص عليه في المادة 10 أعلاه.

ويلتزم المجلس الإقليمي والجماعات المعنية بالمصادقة على هذه الحصيلة معززة بتقرير مفصل حول الأشغال المنجزة والدعامات المالية الممنوحة وتسليمها إلى جميع الشركاء بعد المصادقة عليها من طرف لجنة الإشراف والتتبع.

المادة 13: التسلم النهائي للمشروع وصيانة المنشآت :

يعتبر المجلس الإقليمي الجهة المعنية بالتسلم المؤقت والنهائي للأشغال المتعلقة بالمشاريع موضوع هذه الاتفاقية، وبعد ذلك تقوم بتسليم جميع المشاريع المنجزة من طرفه إلى الجماعات المعنية بموجب محضر يوقعه جميع الشركاء .

المادة 14 : مدة الإنجاز :

تحدد مدة الإنجاز في 48 شهرا ابتداء من التأشير على الاتفاقية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية والسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية

المادة 15: تعديل الاتفاقية :

تتم مراجعة مقتضيات هذه الاتفاقية باقتراح كتابي من أحد الأطراف الموقعة عليها. وتكون هذه التعديلات موضوع ملحق للاتفاقية يخضع لنفس المسطرة والشروط المطبقة على هذه الاتفاقية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التأشير عليه من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية

المادة 16 : المحاسبة وضبط الوثائق والافتحاص :

يلتزم صاحب المشروع بمسك وحفظ جميع الوثائق الإدارية والمالية والمحاسبية والتقنية المرتبطة بالمشروع وذلك حسب القوانين الجاري بها العمل في هذا المجال. كما يلتزم بالقيام بعملية الافتحاص عن طريق مكتب افتحاص مستقل .

المادة 17: سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ التأشير عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية. وتمتد إلى حين الانتهاء من إنجاز الأشغال بكاملها وتسليم المشاريع إلى الجماعات المعنية، وذلك بواسطة محضر توقعه جميع الأطراف المتعاقدة .

المادة 18 : فض الخلافات

كل خلاف ناتج عن تأويل أو تنفيذ بنود هذه الاتفاقية يحال على السيد عامل إقليم سطات لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي وفي حالة غياب التوصل إلى حل ملائم للنزاع، يتم اللجوء إلى السيد والي جهة الدار البيضاء-سطات، عامل عمالة الدار البيضاء، وفي حالة عدم حصول التوافق يتم عرض الخلاف على اللجنة المركزية للنتبع والتقييم، وبعدها على الهيئات المختصة في التحكيم أو على المحاكم المختصة بمدينة الدار البيضاء .

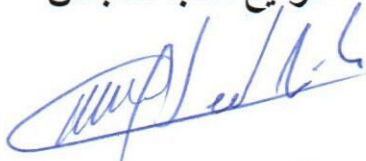
المادة 19 : التواصل والإشهار

تتعهد الأطراف المتعاقدة بالعمل على التواصل المستمر قبل أي إجراء يخص تفعيل الاتفاقية حسب الالتزامات المشار إليها المواد السالفة الذكر والاستشارة القبلية في أي إجراء أو اتصال مع أطراف أخرى أو التواصل الإعلامي حول المشروع مع الإشارة إلى عبارة " مشروع منجز بشراكة مع :أسماء كافة الشركاء مع وضع الهوية الصورية للشركاء ضمن جميع وثائق وملصقات ويافطات المشروع .

المادة 20 : مراسلة الأطراف المتعاقدة

يتم مراسلة الأطراف المتعاقدة بعناوين مقراتهم الرئيسية.

توقيع كاتب المجلس



الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس
إقليمي لسطات

مسعود أوسار



مسعود أوسار

بعد الانتهاء من التداول في النقط المدرجة بجدول الأعمال، اتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد عامل صاحب الجلالة على المجهودات التي يبذلها وأشكر كذلك ممثلي المصالح الخارجية والإقليمية على مجهوداتهم بالنسبة لتدبير القطاعات التي يشرفون عليها، كما انوه بمستوى تدخلات السادة أعضاء المجلس الإقليمي التي تدل على مدى اهتمامهم وتتبعهم للشأن المحلي والإقليمي وعلى مشاركتهم الفعالة في أشغال هذا الاجتماع.

وقبل رفع الجلسة على الساعة الثانية عشرة زوالاً، أعطى الكلمة للسيد كاتب المجلس الإقليمي من أجل تلاوة نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة انعقاد الدورة العادية لشهر شتنبر
للمجلس الإقليمي لسطات برسم سنة 2023

مولاي صاحب الجلالة والمهابة الملك المعظم والمؤيد بالله محمد السادس أمد الله في عمركم، وأدام عزكم ونصركم، وحقق فيكم لشعبكم الملتف حولكم والمتعلق بأهداب عرشكم العظيم ما يصبو إليه من رفعة وسؤدد.

وبعد، يسعد ويشرف خديمكم المطيع رئيس المجلس الإقليمي لسطات، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء هذا المجلس وسكان الإقليم، بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر شتنبر للمجلس الإقليمي لسطات برسم سنة 2023، أن يرفع إلى مقام جنابكم الشريف أسماه الله وأعز أمره آيات الولاء الدائم لشخصكم المحفوظ بالله وأطافه، وعبارات التعلق بأهداب العرش العلوي المجيد نبراس الأمة، ورباط كلمتها وضامن وحدتها والساعي بها قدما إلى مضامين الفوز والنجاح وآفاق الرشده والصلاح.

مولاي،

إن دورة مجلسنا هذه وهي تشرف على استكمال أشغالها بعون الله وحسن توفيقه كانت خلال انعقادها تستلهم روح توجيهاتكم النيرة وتستنير بضياء تعليماتكم المولوية السامية التي تحدونا إلى المزيد من الجهود لبلوغ الأمل المنشود والهدف المحمود من أجل إسعاد رعاياكم الأوفياء سكان هذا الإقليم ودفع عجلة التقدم به إلى الأمام في ظل سياستكم الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق النهضة الشاملة التي يعرفها عهدكم الزاهر الميمون في شتى الأصعدة والمجالات.

وإننا يا مولاي، لنعتبر أنفسنا جنودا مجندين على الدوام وراء جلالتم لتتحقيق ما تطمحون إليه من نماء وعزة من أجل مواصلة الجهود لتحقيق النتائج المحمودة على هدي فكركم النير الخلاق.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقاكم ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين، ومتعكم برداء الصحة والعافية، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضدكم بشقيقكم السعيد، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته .

وحرر بسطات يوم الاثنين 25 صفر 1445 هـ

الموافق ل 11 شتنبر 2023 م

الإمضاء : خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

رئيس المجلس
الإقليمي لسطات

مسعود أوسار



تقارير اللجان الدائمة للمجلس الإقليمي:

- تقرير اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
- تقرير اجتماع لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة.